الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

Local government in Baghdad governorate and its role in achieving societal stability

م.م. نادية علي عبد الرضا(*)

Nadia Ali Abdulridha

na0774775@gmail.com

الملخص:

مما لا شك فيه أن الإستقرار المجتمعي يمثل التحدي الأهم للحكومات المحلية في تحقيقه، ولذا فأن الإستقرار في مستوياته الثلاث السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المحلي، يمثل أولوية لعمل الحكومات وتقوم اللجان المختصة بالعمل على الإستقرار المجتمعي في محافظة بغداد، فأن عملية الإستقرار المجتمعي تواجه مشكلات أهمها التلكؤ في إنجاز المشاريع ذات الأهمية للمجتمع، وكذلك المحاصصة الحزبية والسياسية في تولي المناصب وليس على أساس الأختصاص والكفاءة، وبطبيعة الحال فأن ذلك أدى الى زيادة البطالة والفساد المالي والإداري ولابد من التأكيد على أن هذه العوامل تؤدي الى ضعف الإستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المحلية، الدور، الإستقرار المجتمعي.

(*) وحدة البحوث والدراسات السياسية/ كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين.

Abstract :

There is no doubt that community stability represents the most important challenge for local governments to achieve, and therefore stability in its three levels, political, social and economic in the local community, represents a priority for the work of governments, and the specialized committees work on community stability in the Baghdad governorate, The process of community stability faces problems, the most important of which is Delay in the completion of projects of importance to society, as well as partisan and political quotas in assuming positions, not on the basis of specialization and competence, and of course, this led to an increase in unemployment and financial and administrative corruption, and it must be emphasized that these factors lead to weak societal stability.

key words: local government, role, societal stability.

المقدمة :

أن تجربة الحكومات المحلية في العراق جاءت بعد التغيير السياسي عام٢٠٠٣، إذ تعد تجربة سياسية جديدة منحت المحافظات لا مركزية ادارية في عملية أتخاذ القرارات التي تهم السكان المحليين ومنحت صلاحيات مالية وادارية واسعة لها، ولذلك فأن دورها في الإستقرار المجتمعي ذات تأثير ملموس بما يتناسب مع الصلاحيات

الممنوحة لها، ولدور اللجان في الحكومة المحلية في محافظة بغداد أهمية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في تحقيق الإستقرار المجتمعي.

ويشير الإستقرار المجتمعي الى نوع من التوازن والتساند بين مجموعة ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية، مترابطة داخل المجتمع الواحد ومن اجل تحقيق ذلك الإستقرار، إذ لابد من وجود عوامل مساعدة للواقع الإجتماعي القائم بمكوناته السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية المتعددة التي تشكل بناء المجتمع والتي تشبع احتياجات الافراد، إذ لابد أن تكون قائمة تحت سلطة أو أنظمة مستقرة قادرة على اداء وظائفها من خلال البيئة الاجتماعية التي يسودها الانسجام ومن ثم تدعم وحدة المجتمع والقدرة على البقاء.

أهمية الدراسة :

إن أهمية الإستقرار المجتمعي تنبع من خلال التعايش السلمي بين فئات المجتمع كافة، وتوزيع الثروات بصورة عادلة وضرورة وجود دستور وقانون يعمل على تنظيم ذلك المجتمع ومعالجة وإصلاح المشكلات التي تواجهه، والتعاون المتبادل بين القوى الاجتماعية ووجود حالة من التوافق والتكييف والانسجام بين الواقع المجتمعي لمحافظة بغداد والقوانين المنظمة لهذا الواقع، والتي تكفل حماية المواطنين وتوضح حقوقهم وواجباتهم ومن ثم يؤدي الى تحقيق الإستقرار المجتمعي.

مشكلة الدراسة :

تقتضي مشكلة الدراسة من خلال سؤال محوري ما هو دور الحكومة المحلية لمحافظة بغداد في تحقيق الإستقرار المجتمعي، وكذلك أثارت الدراسة عدة اسئلة فرعية وكما يأتي:-

1- ما مدى تأثير الإستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على الإستقرار المجتمعي؟

2- هل هنالك علاقة ما بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق الإستقرار المجتمعي أو عدم تحقيقه؟

فرضية الدراسة:

تأتي الفرضية من خلال الاجابة على مشكلة الدراسة وتكمن في أن الاستقرار المجتمعي يعتمد في الاساس على جملة عوامل مؤثرة لها دور فعال في الإستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكذلك نلاحظ هنالك علاقة طردية ما بين تحقيق الإستقرار المجتمعي والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

منهجية الدراسة:

لكل دراسة منهجية واعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل النظمي للوصول الى دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد كمؤسسة في تحقيق أو إحداث الإستقرار المجتمعي، وكذلك تم إستعمال المنهج الوصفي في وصف هذا الدور، وكذلك الإستعانة بالمنهج القانوني في هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

من أجل الوصول الى فرضية الدراسة تم تقسيم الدراسة الى محورين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وماهي النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجاء **المحور الأول** بعنوان **(دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد في عملية الإستقرار المجتمعي)**، في حين كان عنوان **المحور الثاني (مستويات الإستقرار المجتمعي)**.

المحور الأول : دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد في عملية الإستقرار المجتمعي

جاء التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003م بتجربة جديدة في مجال اللامركزية الإدارية التي منحت الحكومات المحلية حق المشاركة في صنع القرار للمجتمع المحلي، تكون ذات تأثير إيجابي على تقديم الخدمات، وقبل التطرق لدور الحكومة المحلية في محافظة بغداد من خلال نظامها الداخلي والذي نص على وجود لجان مختصة في القيام بواجباتها ومن ثم التأثير في إحداث هذا الاستقرار أو عدمه، وعليه يقسم المحور الأول الى الاطار المفاهيمي وكذلك دور اللجان في مجلس محافظة بغداد.

أولاً: الأطار المفاهيمي (الدور ، الحكومة المحلية، الإستقرار المجتمعي)

إذ يعرف الدور "بأنه مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد ليؤكد احتلاله المركز"، ويعرف "بأنه السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الاجتماعي الذي يشغله، ونجد أن الدور يشير إلى مجموعة من معايير السلوك التي تحكم وضعاً معيناً في البناء الاجتماعي وتتكون هذه المعايير من مجموعة من التوقعات التي يكونها الآخرون، والتي لا تضم فقط الكيفية التي يؤدي الفرد بها دوره أو المؤسسة لدورها، وإنما تضم كيف يجب أن يعامل الفرد أو المؤسسة الآخرين أثناء تأدية الأدوار" [1].

أمـــا الحكومـــة المحليـــة فأنهـــا تعنـــي المجـــالس والوحـــدات الإداريـــة[2]، وأشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى طبيعة الحكومة المحلية وعناصرها إذ تتألف من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها من تبيان مصالحهم وإحتياجاتهم وتسوية إختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك الشراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تستطيع العمل كمؤسسات تشاركية ومسؤولة عن مشكلات وإحتياجات المواطنين كافة[3]، وعرف قاموس وبستر الحكومة المحلية بأنها الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة أو مؤلفة أو مقسمة كجزء من الوحدات السياسية الرئيسة كالأمة أو الدولة، وكذلك هي هيئة من الاشخاص منصبة أو مؤلفة دستورياً كحكومة، وحددت الأمم المتحدة ثلاثة شروط أو أركان توجد الحكومة المحلية بوجودها أولها تتمتع بسلطة إدارة نطاق جغرافي معين في إطار حدود الدولة أو الولاية، وثانيهما قيام سكان النطاق الجغرافي المعين بإنتقاء أو انتخاب اعضاء حكومتهم المحلية واخيراً تمتع الحكومة المحلية للنطاق الجغرافي المعين بالإستقلال الجزئي في نطاق سلطاتها في جباية الضرائب والرسوم[4].

وفيما يخص مفهوم الإستقرار المجتمعي هو "حالة من الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة"، كما أنه يعرف " بأنه المجال الذي يستطيع فيه المجتمع بأن يعمل ويتفاعل مع المجتمعات الأخرى دون وجود أي معوقات أو قوى تحول دون ذلك وتمنع المجتمع من أداء المهام الملقاة على عاتقه والمطلوبة منه[5]، وهناك مفهوم اخر تتطلب الدراسة الى الإشارة اليه وهو عدم الإستقرار المجتمعي ويوجد

اذا ما توفرت المؤشرات المؤدية له والذي يأخذ أشكالاً ثلاثة كعدم الإستقرار الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما عرفه صاموئيل هنتغتون بدلالة المعادلة ومفادها عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على تلك المطالب، أما الدكتور محمد عبد الرحمن أشار الى أن عدم الاستقرار السياسي بدلالة قابلية النظام السياسي على التعامل مع الازمات هو عدم قدرته على ادارة الصراعات في المجتمع ويصاحب ذلك استخدام العنف[6]. ويرتبط الإستقرار المجتمعي في العراق بمؤشرات سياسية وأمنية والذي يعتمد عليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم المعادلة الأتية توضح عدم الإستقرار المجتمعي: صراع سياسي + تراجع اقتصادي واجتماعي = عدم الإستقرار المجتمعي[7]. وترى الباحثة أن مقياس الإستقرار المجتمعي هو قدرة الحكومة الاتحادية أو المحلية على مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسياسات وخطط مدروسة من أجل تقديم الأفضل للمجتمع، وعند عجز الحكومة الاتحادية أو المحلية من مواجهة أي التحديات السابقة فأن ذلك يؤدي الى عدم الإستقرار المجتمعي.

ثانياً : اختصاصات اللجان وأثرها في عملية الإستقرار المجتمعي

هناك عدة لجان في مجلس محافظة بغداد ومن خلال عملها نتوصل الى اثرها في الاستقرار المجتمعي إذ أسند للمجلس أن يشكل لجان اختصاصية دائمة وعلى سبيل المثال لا الحصر القيام بمهامها وكما يأتي [8]:

1- لجنة الأمن والسلامة: تختص هذه اللجنة بدعم المؤسسات الأمنية والتشاور معها على صيغة عمل تخدم الصالح العام وتضمن مصلحة الوحدة الادارية ووضع الخطط الأمنية وبناء الهياكل الاساسية.

2- اللجنة القانونية: الاشراف على أداء الأعضاء لليمين القانوني وابداء الرأي في مقترح أو مشروع قرار أو أي أمر آخر يصدر من المجلس ودراسة القضايا التي تحال إليها من اللجان الاختصاصية ومتابعة وحفظ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة من مجلس النواب والحكومة العراقية.

3- لجنة التربية والتعليم: تتولى مهمة النهوض بواقع العملية التربوية بشكل يتجسد بحركة النهضة العلمية على المستوى المحلي والوطني وترسيخ قيم العدل والنزاهة والمساهمة في ربط العملية التربوية بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية.

4- لجنة الشباب والرياضة: تختص هذه اللجنة بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشباب والرياضة.

5- لجنة النزاهة: تتولى مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة ومحاربة الفساد الاداري ضمن الوحدة الادارية والتنسيق مع لجنة النزاهة في مجلس المحافظة.

6- لجنة الصحة والبيئة: تعمل على تحسين اداء الخدمات الطبية والصحية في المستشفيات والمراكز كافة في انحاء الوحدة الادارية.

7- لجنة حقوق الانسان: تتولى مهمة التنسيق مع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

8- لجنة منظمات المجتمع المدني: تقديم الخدمات وبناء القدرات لرفع مستوى الكفاءات من خلال تطوير المهارات الادارية والمالية وادارة البرامج والتشجيع على احترام القوانين العراقية والمشاركة في العملية الانتخابية المحلية.

9- لجنة الخدمات العامة: تختص هذه اللجنة بالعمل مع المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بتقديم الخدمات ومتابعة المشاريع ووضع الخطط المستقبلية في الوحدة الادارية.

10- اللجنة الاقتصادية والمالية: تختص هذه اللجنة بدفع عملية النشاط الاقتصادي وتقديم الدراسات المتعلقة بها وتقديم مقترحات لمواجهة مشاكل البطالة والفقر والغلاء في الوحدة الادارية، والعمل على تحسين مفردات البطاقة التموينية وحماية المستهلك والاشراف على إعداد الموازنة السنوية للمجلس البلدي ورفعها الى مجلس المحافظة والتنسيق مع الوزارات فيما يتعلق بموازناتها المخصصة للوحدة الادارية.

11- لجنة الاعمار والتطوير: تتولى مهمة إقتراح المشاريع وتنفيذها لتطوير واقع الوحدة الادارية.

12- لجنة المرأة والطفل: وتتولى رعاية النساء والاطفال والدفاع عن حقوق المرأة والطفل في التشريعات والقرارات ورفع التمييز عنها والسعي الى تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والطفل من خلال ايجاد مشاريع انتاجية والسعي إلى رفع المستوى الثقافي والتعليمي لها.

13- لجنة الشؤون الدينية: تختص هذه اللجنة بنشر ثقافة التسامح والانفتاح على الآخر واحترام الحريات الدينية والاهتمام بتأسيس وصيانة دور العبادة من مساجد وحسينيات وعتبات مقدسة وكنائس ومعابد.

14- اللجنة الزراعية والموارد المائية: الاشراف والمراقبة على اداء مديريات الزراعة والموارد المائية والاشراف على توزيع الحصص المانية وفق الضوابط القانونية ومراقبة عمل النواظم والقنوات لخلق انسيابية وصول مياه السقي.

15- اللجنة الإدارية: متابعة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة بأداء المجلس ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وتكليف اللجان بمتابعة القضايا او المشاكل المتعلقة باختصاصها وتنسيق مواقف اللجان وخططها لتسير بانسجام مع بعضها البعض.

بعد قراءة مهام اللجان في الحكومة المحلية في محافظة بغداد نلاحظ أهم نقاط الضعف في عمل هذه اللجان مثال ذلك لجنة الأمن والسلامة، إذ إن واقع الحال في محافظة بغداد يختلف كثيراً عن الصلاحيات الواردة في قانون رقم (21) لسنة 2008، فمسؤولية الأمن حصراً بعهدة القائد العام للقوات المسلحة، وقيادة العمليات في كل محافظة، وكذلك وزارة الداخلية ولا يمكن لأي مجلس أن يؤثر في الإجراءات الأمنية إلا بصورة ضئيلة جداً، لذا فأن عمل مجلس محافظة بغداد لم يرتقي الى مستوى الإستقرار الأمني بسبب ضعفها على مستوى الرقابة والتشريع، وفيما يخص لجنة التربية والتعليم إذ أن بعض أعضاء اللجنة كانت خبرتهم قليلة ولم تقم بدورها، لذلك فقد ظهر واضحاً أن هنالك تردي للواقع التربوي والتعليمي وأدى ذلك؛ الى ضعف الملاحظة وحل المشكلات في هذا القطاع، فالقرارات لا تتعدى سوى التعيين والنقل، والتخصيصات المالية قليلة جداً لا تسد إلى الغرض المطلوب[9].

وأما عن لجنة الصحة والبيئة يتبين أن القرارات التي صدرت بخصوص تطوير الواقع الصحي لم تطبق لسببين؛ لعدم وجود موازنات للأعوام (2014–2017)، وكذلك ضعف التشريعات المحلية لزيادة الإيرادات، ووجود الفساد المالي والإداري إذ نلاحظ تسلسل العراق حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2020، كان 160 من مجموع 180 دولة وفي عام 2021 كان العراق في التسلسل 157 من مجموع 180 دولة ، وكذلك عام 2022 في المرتبة 157 من مجموع 180 دولة [*] ، وكذلك عملت وزارة الصحة على افشال تجربة اللامركزية ونقل الصلاحيات الكاملة الى الحكومة المحلية في محافظة بغداد[10].

وفيما يخص اللجان الاخرى نلاحظ أنها ترتبط بالعوامل ذاتها التي ذكرت أنفاً، وكذلك عوامل اخرى منها عدم انجاز العديد من المشاريع وضعف الاهتمام الحكومي

وقلة التخصيصات المالية، وأفتقارها الى وضع سياسات عامة لمعالجة المشكلات التي تواجه المحافظة (محافظة بغداد) موضوع الدراسة، وكذلك وجود المحاصصة السياسية والحزبية، ومن ثم لم تجد حلول جذرية للفقر والبطالة ومشكلات المجتمع المحلي كافة. وعليه فأن الإستقرار المجتمعي له متطلبات عديدة منها متطلبات سياسية تعتمد على وجود المؤسسات الديمقراطية، وأخرى متطلبات اقتصادية التي تضمن تحقيق التنمية والأمن الاقتصادي ومن ثم غياب البطالة، فضلاً عن متطلبات اجتماعية وأهم شروطها المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ماننتطرق اليه في المحور الثاني.

المحور الثاني : مستويات الإستقرار المجتمعي

يسعى مجلس محافظة بغداد الى البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمحافظة ومن خلال إقامة الندوات وإتخاذ القرارات التي تؤدي الى الاستقرار المجتمعي، إذ تتبنى تقسيم العمل والنشاطات بين كل من الحكومة المركزية والمحليات ومنها محافظة بغداد، ونظراً لصعوبة قيام المركز لتحمل مسؤولية عبء تقديم كافة الخدمات للمواطنين، وضمان عدالة توزيع الخدمات على المناطق المختلفة، ودعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومن ثم فأن تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة يتم بتوزيع القوى الايجابية بدلاً من تركيزها في الحكومة الاتحادية [11].

ولذا يتطلب تقسيم هذا المحور الى ثلاث مستويات وكما يأتي:

1- المستوى السياسي :

ونظراً لأهمية دور الاستقرار السياسي في تقدم وتطور الشعوب، ودور الدولة بمفهومها الحديث واختصاصات الحكومات في تسيير وضبط المجتمع، والمستوى السياسي يتطلب الإجراءات والطرق المؤدية لإتخاذ قرارات من أجل المجموعات

والمجتمعات البشرية، ولكي تستطيع دولة أو مجتمع ما التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي لا بد أن تكون مستقرة سياسياً، فالإستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبع في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه، وينظر للتدابير السياسية على أنها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية التي لا تتخلل عملياتها الانتخابية أية شكل من أشكال التزوير والتلاعب بالنتائج من قبل النخب الحاكمة، والتي بصفتها تحفظ للإنسان حقوقه الأساسية المدنية والسياسية، وليست تلك التي تقمع وتستبد بالشعوب وهي تدعي الديمقراطية، وإمكانية التداول السلمي للسلطة، وعبر صناديق الاقتراع والذي يساهم في نبذ العنف السياسي والتقليل من مخاطره للحد الأدنى، إذ أن الهدف الأساسي هو تركيز الأمن للفرد بجانب الحكومة وصولاً الى تحقيق الأمن الاجتماعي[12].

ويعد نظام اللامركزية الإدارية من أحد أساليب الاستقرار السياسي على أساس إسناد جانب من الوظيفة الإدارية الى الهيئات اللامركزية الإقليمية، ويجري منح هذه الهيئات الاستقلال الضروري لمباشرة وظائفها الإدارية في حدود القوانين النافذة في إطار علاقة قانونية معينة مع السلطات المركزية تعبر عن تبعية نسبية من قبل هذه الهيئات للسلطة المركزية عبر ما يسمى بالرقابة الإدارية أما على أساس إقليمي وهي الوحدات الإدارية المحلية كالمحافظات والاقضية والنواحي، وأن الحكومة المحلية التي تعد من أحد مظاهر ديمقراطية الادارة ويقصد بها تقاسم الوظيفة الادارية فيما بين الدولة وتمثلها الحكومة الاتحادية من جهة والحكومات المحلية من جهة اخرى إذ تتولى السلطات الاتحادية تلبية الحاجات العامة القومية، بينما الحكومات المحلية يلقى على عاتقها مهمة تلبية الحاجات المحلية أي التي يقتصر الاستفادة منها على أفراد منطقة

جغرافية بذاتها، وهكذا يتجسد عملياً مبدأ مشاركة الشعب في ممارسة السلطة كما أن الإشراك في المجالس المحلية يعد تدريباً جيداً واكتساباً للخبرة إستعداداً للانتقال الى عضوية المجالس التشريعية[13]، ونظم قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨م وتعديلاته إختصاصات مجالس المحافظات وذلك منعاً للتداخل بينها وبين السلطات الاتحادية وتأميناً للإستقرار الإداري والمالي لهذه المجالس عن السلطات الاتحادية [14]، في حين أن الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م إذ نصت المادة (١١١) على توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وأشارت الى كل ما لم ينص عليه حصرياً على أنه يدخل ضمن نطاق السلطات الاتحادية يكون من صلاحية مجلس المحافظات[15]، لهذا نلاحظ أن لمجالس المحافظات صلاحيات واسعة تكون ذات أثر ايجابي في ادارة الحكومة المحلية وتحقيق نوعاً من العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم إنعكاسها على الإستقرار السياسي والمجتمعي.

وهناك مؤشرات للأستقرار السياسي ويمكن طرحها على النحو الأتي[16] :

1- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة : فعندما تتم عملية الانتقال بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً للاستقرار على المستوى السياسي، اما اذا انتقلت السلطة من طرف الى اخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.
2- شرعية النظام السياسي : إذ يكتسب شرعيته من خلال الرضا الشعبي وتحقيق مصالح الشعب وحماية الحقوق، وتظهر من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم.
3- السيادة : وتظهر من خلال قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع من الازمات للأخطار الخارجية وما يزعزع استقرار الدولة.

4- الثبات في مناصب القيادات السياسية : اي ان بقاء القادة على رأس النظام السياسي لمدة طويلة مؤشراً للاستقرار السياسي، مع إقترانه برضا الشعب عن حاكميه .

5- الاستقرار البرلماني : يعد هو الممثل للشعب إذ يستمد شرعيته من الشعب .

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية : فهي احد معايير الحكم على استقرار النظام على المستوى السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية.

7- وجود مبدأ المواطنة : إذ ان المجتمعات التي لا تظهر فيها التعددية تكون اقرب الى الاستقرار السياسي، ولكن المشكلة ليست في التعددية وانما في طريقة التعامل مع هذه التعددية فأما يتعامل معها بمنطق القوة او المساواة في الحقوق والواجبات فهنا ستنتج الولاءات الفرعية غير الوطنية اما الاخرى ينتج عنها توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.

8- الاقتصاد الناجح : إذ يوجه النظام سياساته نحو الاقتصاد والتنمية ورفع مستوى المعيشة للأفراد ومن ثم تخلق نوع من الطمأنينة والرضا المجتمعي تجاه ذلك النظام.

وهناك مؤشرات لعدم الإستقرار على المستوى السياسي، وذلك بسبب أمور طارئة كإرتفاع الأسعار ومستويات البطالة أو تزايد حالات الفقر أو أي قرارات تتعارض مع التوجهات العامة للمواطنين، لكن اعتماد مؤشرات العنف السياسي تكون غالباً مربوطة بظاهرة معينة في دولة ما بسبب زعزعة الاستقرار فيها، ونرى ان اهم الصراعات الداخلية التي تحدث في الدولة والتي تساهم في عدم إستقرارها هي عدد الازمات الحكومية داخل البناء المؤسسي[17].

وكدولة مثل العراق بصورة عامة والحكومات المحلية على وجه الخصوص إذ تواجه تحديات كبيرة وعلى رأسها غياب الإرادة السياسية والصراعات الحزبية وإنتشار ظاهرة الفساد التي إمتدت الى معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها وضعف المساءلة القانونية، إذ لابد من العمل على تعزيز ودعم دور الإرادة السياسية والحد من الصراعات والقضاء على الفساد وسيادة وإحترام القانون وتعزيز دور الجيش وموقعه في البناء الديمقراطي في موقع الحياد وحمايته للدستور والدولة.

2- **المستوى الاجتماعي :**

المجتمع بكافة أطيافه ومؤسساته شريك في سبل تحقيق الاستقرار المجتمعي، والعلاقة بين المجتمع والمؤسسة علاقة طردية، ومجلس محافظة بغداد كونه يمثل مؤسسة خدمية بدورها لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي في محافظة بغداد وهو الدور الاجتماعي، ولأجل تحليل ومعرفة الدور الاجتماعي الذي يناط بمجلس محافظة بغداد لابد من تسليط الضوء على جوانب الإنجازات الخاصة بهذا الدور المهم والذي يمس شرائح المجتمع المحلي وكان من بين أهمها مايأتي[18] :-

1- فتح دورات تثقيفية بخصوص (93,000) ألف طفل معرض للإعاقة البصرية خلال السنين القادمة في قاطع 9 نيسان وذلك للتعرض للمواد الملوثة من مخلفات الحرب ونقص الفيتامينات وغيرها أذا ما اتخذ اللازم وتفعيل مشروع الحد من ظاهرة الإعاقة البصرية.
2- تبني مشروع الأيتام المتشردين وخصوصاً أيتام الأبوين من (الأرامل) حصراً من لديها شهادة البكالوريوس وتوفير شقق مؤثثة، ومن ثم تنشئة جيل واعي مثقف غير متشرد وتشغيل الأرامل براتب رمزي يقدم من قبل مجلس المحافظة.
3- دعم رعاية التربية والتعليم.

4- دعم العاطلين عن العمل.

5- مشاريع لمعالجة الصرف الصحي المقرر تنفيذها في مناطق(أبو غريب، النهروان، سبع البور، والراشدية).

6- محافظ بغداد يبحث إمكانية رفع التجاوزات وتطبيق إجراءات السلامة والأمان.

7- محافظ بغداد يعلن التعاقد مع شركات عالمية لتجهيز معدات مستشفى الفضيلية وهو واحد من المستشفيات الاربعة التي تنفذها محافظة بغداد في مناطق الشعب والحرية والاعظمية.

8- محافظة بغداد توجه دعوة لعقود الصحوات بشأن التثبيت على ملاكها الدائم البالغ عددهم 905 عقد.

9- رئيس مجلس الوزراء يعلن افتتاح 42 مدرسة والمباشرة بتنفيذ 250 مدرسة في عموم مديريات تربية محافظة بغداد.

10- مشروع ماء الطارمية المركزي ونسبة الانجاز تصل الى 82%.

11- انجاز سبع البور السكني ونسبة الإنجاز اكثر من 70%.

وهناك العديد من هذه المشاريع، وعليه فأن هذا الدور يعزز من مكانة الفرد في المجتمع المحلي، والإيمان بضرورة رفع المستوى للمجتمع المحلي وإيجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم لها وبما يمكنها من العيش بكرامة، لكن الذي يؤخذ ويعاب على هذا الدور هو ضعف التنسيق السريع والمثمر مع باقي الوزارات خاصة في المسائل التي تمس صحة وحياة المواطن، وكذلك قلة التخصيصات المالية، لذلك يجب اخذ خطوات جادة وفعالة في تفعيل المشاريع الخدمية المعطلة التي

تمس تلك الشريحة المهمشة والمحرومة، وزيادة التمويل للمشاريع التي ترفع المستوى الاجتماعي للمواطن، لأن وجود الحكومات المحلية ونشأتها بالأساس كان لخدمة المجتمع المحلي باعتبارها مؤسسة خدمية ، فكان واجب بمجلس المحافظة تفعيل هذا الدور بشكل كبير وليس الاكتفاء بالمتابعة والتنسيق وبخطوات غير مثمرة وسريعة مما أدى ظهور بعض الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة لاتزال كماهي من تسول وفقر وسوء مستوى معاشي لشريحة الايتام والارامل فلم تكن هناك خطوات فعالة وجادة للحد من تلك السلبيات، وكان حري بمجلس المحافظة على مستوى الدور الاجتماعي فضلاً عن كل ما سبق محاولة التخفيف من حدة الصراع الطائفي بين شرائح المجتمع وبوسائل عدة على الرغم من أختلاف أطياف المجتمع فهو يشكل بالمحصلة النهائية المجتمع المحلي في بغداد[19]. ولذلك أن اشكالية الهوية الوطنية في العراق والمجتمع المحلي في محافظة بغداد كانت نتيجة حالة صراع الهويات بين مكونات المجتمع العراقي، إذ كل هوية تحاول اثبات ذاتها وفرضها على الهويات الأخرى؛ ليتحول الى صراع على الهوية الوطنية العراقية، لذا يعد الانقسام الاجتماعي (القبلي – الديني – الطائفي – العرقي) أحد أهم أسباب إضعاف التمسك بالهوية الوطنية والانتماء للدولة وحالت دون تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم الإستقرار المجتمعي، ولهذا فأن مبدأ المواطنة أصبح مطلباً لتعميق الاتجاه الساعي الى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والاختلافات والانتماءات الفرعية، وهذا البناء القانوني المؤسساتي هو الضمان الوحيد في صيانة الحقوق والحريات التي يجب ان يتمتع بها المواطن العراقي[20].

ونرى أن ما ينطبق على العراق بصورة عامة في كل ما تقدم ينطبق على محافظة بغداد ودور الحكومة المحلية في ارساء مبدأ المواطنة بعيداً عن كل الانتماءات الفرعية الاخرى من اجل تحقيق الاستقرار المجتمعي في محافظة بغداد.

3- المستوى الاقتصادي :

يعد المصدر الرئيس للتمويل المالي لمجلس محافظة بغداد هو ما تخصصه الموازنة الاتحادية للمحافظة للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، وقد أعطى قانون المحافظات لمجلس المحافظة صلاحيات المصادقة على مشروع الموازنة العامة للمحافظة، بعد أن تم إعدادها من قبل الجهة التنفيذية في المجلس المتمثلة بالمحافظ ، وإستناداً الى المادة ٤٤ من قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ تكون الموارد لمجلس المحافظة كما يأتي[21]:

اولا: ما تخصصه الموازنة الاتحادية للمحافظة بما يكفي للقيام بأعبائها ومسؤوليتها وحسب نسبة السكان فيها ودرجة المحرومية وبما يؤمن التنمية المتوازنة لمختلف مناطق البلاد.

ثانيا: الايرادات المتحققة في المحافظة عدا النفط والغاز وتشمل:

1- أجور الخدمات التي تقدمها والمشاريع الاستثمارية التي تقوم بها .
2- الضرائب والرسوم والغرامات المفروضة وفق القوانين الاتحادية والمحلية النافذة ضمن المحافظة
3- بدلات بيع وأيجار اموال الدولة المنقولة وغير المنقولة .
4- بدلات ايجار الاراضي المستغلة من قبل الشركات.

5- الضرائب التي يفرضها المجلس على الشركات العاملة فيها تعويضاً عن نتلوث البيئة وتضرر البنى التحتية.

6- التبرعات والهبات التي تقدم للمحافظة وفق الدستور والقوانين الاتحادية.

7- نصف ايرادات المنافذ الحدودية.

8- خمسة دولارات عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة وخمسة دولارات عن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة وخمسة دولارات عن كل ١٥٠ متر مكعب منتجا من الغاز الطبيعي في المحافظة .

ثالثا: تخصص السلطات المحلية حصة عادلة للوحدات الإدارية التي تتبعها بما يكفيها للنهوض بأعبائها ومسؤوليتها وحسب نسبة السكان فيها .

إن أول ملاحظة ترد على مالية الإدارة المحلية في العراق هي أن موارد هذه الإدارة قليلة جداً وكذلك لا تكاد تكفي لسد النفقات الكثيرة، ولأداء الخدمات العديدة التي تقوم بها الإدارات المحلية ، ولذلك فإن الإدارة المحلية تعتمد اعتماداً كلياً على المنح والإعانات التي تقدمها الحكومة المركزية اليها، وكذلك المنح الخاصة التي تدرج في الميزانية العامة التي تقدمها الحكومة المركزية أيضاً إلى مشاريع معينة، أو للقيام بأغراض معينة، كمنحة التعليم الابتدائي وغيرها وهذا بطبيعة الحال يزيد من تدخل الحكومة المركزية في شؤون الادارة المحلية وبذلك تعد المنح والاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية وسيلة من الوسائل الخاصة بالرقابة المالية المستعملة من قبل هذه الحكومة[22].

والعمل على المستوى الإقتصادي للحكومة المحلية في محافظة بغداد يتطلب التركيز على الجوانب الرئيسة وكما يأتي[23]:

1- النشاط الاقتصادي، إذا ما أريد تحقيق رفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من السكان كهدف أساسي، فأن هذا يقتضي زيادة توفير فرص العمل، وبما ينعكس على حدوث تبدلات كبيرة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي وإنشاء المشاريع الصناعية والخدمية ضمن محيط بغداد مع التأكيد على سهولة الوصول بين المدينة وأطرافها.

2- الإسكان، هناك علاقة مباشرة مترابطة بين المستوى الاقتصادي للساكنين وأحوالهم المعاشية، إن الحالة السكنية للمجموعات المختلفة من السكان تتصف بتباين كبير في الكثافة السكنية ومعدل الساكنين في الوحدة السكنية ومستوى المحيط السكني، وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات لتقليل هذا التباين من بينها التوجه نحو السكن العمودي وفق مجمعات سكنية متكاملة الخدمات، تفعيل دور المصرف العقاري لإستيعاب الزيادة السكانية اللاحقة في مواقع جديدة ضمن المحيط الإقليمي لمدينة بغداد.

3- الخدمات، إن المستوى الثقافي لسكان مدينة بغداد يرتفع عن المعدل لمجموع سكان العراق وان هناك نقص في الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والثقافية في كثير من مناطق المدينة، كما إن توزيعها يتفق إلى حد ما مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للجماعات وليس لحاجة المنطقة لها، وخاصة في المناطق الشعبية ذات الكثافات العالية، إن هذا الإخفاق إنما يعود إلى حقيقة تجاهل المخططات السابقة لحيوية مدينة بغداد الاقتصادية في محيطها الإقليمي؛ مما انعكس على الطاقة الاستيعابية لهذه المدينة أمام الأعداد المتزايدة من المهاجرين بسبب سوء الخدمات وعدم توفر فرص العمل في مناطقهم الأصلية وخاصة الشباب منهم.

4- النقل والمرور، الاستفادة من الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد والتي تم إعدادها من قبل شركة (Scott Wilson) سكوت ولسون البريطانية، بالاشتراك مع فريق المهندسين العراقيين المختصين؛ لغرض تطوير نشاط النقل والمرور للركاب والبضائع في المدينة على ضوء تطورها اللاحق، ومواكبة التغيرات في بنيتها الحضرية وللإيفاء بمتطلباتها سواء في تأثيرها الإقليمي أو الوطني وحتى الدولي.

ومن المحددات في عمل الحكومة المحلية وجود العديد من قضايا الفساد والشبهات فيها وكذلك البطالة والفقر وتأثير ذلك على تطوير اداء المحافظة في الجانب الايجابي، ويمكن ترتيب جملة من الآثار عن ظاهرة الفساد وكما يأتي[24]:

1- آثار اجتماعية وقيمية: يؤدي الفساد إلى توزيع الدخول بشكل غير مشروع ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن ذلك يضعف الفساد الروح المدنية ويهجر اصحاب الكفاءات القدرات وينفر أصحاب الضمير ويشوه العمل في المؤسسات العامة والخاصة.

2- آثار اقتصادية : مع مرور الوقت تصبح الأموال الناجمة عن الفساد هي الاموال الأساسية التي تفوق الراتب الذي يتقاضاه الموظف مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه ومن ثم يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير اداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي، فضلاً عن ان المجتمع يساوره قلق؛ بسبب العلاقة ما بين الفساد وبين انواع مختلفة من الجرائم المنظمة والجرائم ذات الوجه الاقتصادي والمالي كجريمة تبييض الأموال.

3- آثار سياسية وقانونية: أن انتشار الفساد يؤثر سلباً في أمن واستقرار البلد وهو يقوض العمل المؤسساتي والديمقراطية وأسس العدالة، كما يضرب مصداقية الدولة ومؤسساتها ومن ثم سيزعزع ثقة افراد المجتمع بها، ويخلق فجوة كبيرة ما بين طرفي المعادلة المجتمع والدولة، كما أن القانون يفقد هيبته في المجتمع؛ لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية ويصبح واضحاً للعيان أن القانون في سبات عميق وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والمدمرة لأمن البلد والمجتمع، فلابد للفرد أن يفقد ثقته في هيبة القانون في المجتمع وتصبح مخالفته هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

4- اثار إدارية وتنظيمية : يعمل المفسدون على إكثار الحلقات الروتينية وتعقيدها من خلال زيادة إجراءات الأعمال او زيادة الأسعار لغرض ابتزاز المواطن ويتسبب الفساد؛ بإهدار جزء كبير من موارد المؤسسات التي تشكل روافد أساسية لتغذية ميزانية الدولة المتحققة من الضرائب والكمارك والمصادر الايرادية الأخرى لتغطية متطلبات الفساد بدلاً من انفاقها على انشطة تعزيز النمو والتقدم.

ولعل أهم آثار البطالة يمكن بيانها على النحو الآتي[25]:

1- أثر البطالة في التعليم: تعني البطالة تهميش جزء مهم من قوى العمل ووضعهم خارج العملية الاقتصادية، وهذا تبديد لأحد مصادر الثروة المورد البشري، فضلاً عن تأكل في رأس المال البشري، وتؤدي البطالة أيضاً إلى هجرة الكفاءات العلمية للبحث عن فرص عمل ملائمة في دول اخرى ، كذلك أثر البطالة في التنمية الاقتصادية، إن عدم استغلال عنصر العمل الذي يعد أحد الموارد الاقتصادية يؤثر على الاقتصاد الوطني في فرصة تلبية الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الإنتاج ومن ثم تطوير

الاقتصاد، كما أن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء تتمثل بزيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني، فضلاً عن ذلك ضعف في القوة الشرائية للأفراد في السوق المحلية مما يؤدي إلى آثار انكماشية على الطلب والعرض في السوق المحلية.

2- الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة: هناك آثاراً خطيرة تترتب على البطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد يصاب بأمراض نفسية ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروباً من الواقع المؤلم الذي يعيشه تحت تأثير ضغط الحاجة والعوز المادي والحرمان، فضلاً عن انتشار الجرائم والعنف الاجتماعي وضعف مستويات الأمن الغذائي والصحي وانتشار مظاهر التفكك الأسري والطلاق والعنف الاسري والتسول نتيجة ضعف او انهيار الروابط الأسرية.

وعليه فأن البطالة ترتبط بالفساد بعلاقة طردية فكلما اتسعت مجالات الفساد الأداري والمالي في الدولة كلما ادى ذلك الى زيادة حجم البطالة في سوق العمل المحلي، وتفسير ذلك هو أن البرامج والسياسات الموجهة نحو معالجة مشاكل البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي سوف يتم توجيهها نحو مصالح خاصة او ضيقة او برامج صورية لا تخدم معالجة مشاكل البطالة، أو يستفيد منها فئة محددة تبعاً للمحسوبية والتوجه السياسي ومن ثم فأن المصلحة الوطنية تغيب في هذه السياسات التي يتبعها المفسدين ومن هنا تبرز اهمية الرقابة الصارمة على هذه السياسات والبرامج من أجل توجيهها نحو المصالح الوطنية من خلال اتباع برامج تعالج مشكلة البطالة على وفق أسس علمية مدروسة بعيداً عن الروتين والفساد.

وعلى الرغم مما ذكر سابقاً فأن محافظة بغداد تعاني من مشكلات عديدة والسبب التداخل في الصلاحيات بين السلطة الاتحادية ومجلس محافظة بغداد

وعلى الرغم من وجود قوانين توضح صلاحيات كل منهما، ويصاحب ذلك القصور ضعف في الأنجاز وأكمال المشاريع، فضلاً عن مشكلة البطالة والفساد المالي والاداري.

الخاتمة :

يلاحظ من خلال هذه الدراسة في دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد أن حالة الإستقرار المجتمعي والمواد الدستورية في دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥، وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته الخاص بمجالس المحافظات الذي أدى في تمكين الحكومة المحلية في محافظة بغداد ولجانها الدور المهم في أداء المهام الملقاة على عاتقها لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي وتحقيق الحياة الكريمة لهم، وكان لزاماً الأخذ بالحسبان الرضا المجتمعي من عدمه على أداء الحكومة المحلية في محافظة بغداد، ومما لا شك فيه أن عدم تقديم الخدمات المطلوبة بصورة فعالة يرجع سببه الى الفساد المالي والاداري، مما أدى في النهاية الى تأخير إنجاز المشاريع الخدمية هذا من جانب، ومن زاوية اخرى فأن وجود البطالة والمحاصصة الحزبية على المناصب القيادية أدت الى ضعف واضح في عملية الإستقرار المجتمعي. وحري بنا التطرق الى جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومنها :

1- أن دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ نص على تشكيل الحكومات المحلية في مواده، إلا أن التطبيق لها شهد خروجاً على التطبيق السليم، وأدى ذلك الى تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية.

2- أن الحكومة المحلية في محافظة بغداد وعلى الرغم من وجود النظام الداخلي وتقسيم دور اللجان لعملها، إلا أنها أخفقت في تقديم الخدمات وأنجاز المشاريع وتحقيق الرضا المجتمعي لأسباب لعل أهمها غياب الاختصاص والكفاءة والخبرة الكافية لأعضاء هذه اللجان.

3- أن الإستقرار المجتمعي يتأثر في المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي الهوية الوطنية، وكما يتأثر بالفساد المالي والاداري.

4- هنالك علاقة مباشرة بين المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاستقرار المجتمعي، إذ نلاحظ أية ضعف أو تردي في المستويات أعلاه فأن ذلك له تأثير سلبي على الإستقرار المجتمعي.

المصادر والهوامش:

[1] . نجلاء سامي راضي، الحكم المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ (مجلس محافظة بغداد إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥ ، ص ص ٩٣ – 94.

[2] . المادة (1/ حادي عشر)، قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008م وتعديلاته.

[3] . ياسين محمد حمد العيثاوي، الحكومات المحلية دراسة في النموذج البريطاني، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٢، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٢.

[4] . المصدر نفسه، ص 3.

[5] . نقلاً عن هند جمعة علي، طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ص ٢٠-٢١.

[6] . نقلاً عن أحمد فاضل جاسم داود، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ص ١٩٨-١٩٩.

[7] . المصدر نفسه، ص ص 201-202.

[8] . المادة (15)، النظام الداخلي الموحد للمجالس البلدية والمحلية في محافظة بغداد.

[9] . عبد العظيم جبر حافظ، علي محسن عاصي، إشكالية النظام اللامركزي في العراق بعد عام 2003م مجلس محافظة بغداد انموذجاً، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 74، 2018م، ص 127.

* . للمزيد ينظر الى مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني:
https://www.transparency.org/en/cpi/2020
https://www.transparency.org/en/cpi/2021
https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/est

[10] . عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص 129.

[11] . الموقع الرسمي لمحافظة بغداد https:// www.baghdad.gov.iq

[12] . الإستقرار السياسي، مدونة السنهوري الأكاديمية، ينظر الموقع الالكتروني:

https://khaleifa.wordpress.com

[13] . محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً)، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٩-١٤٠.

[14] . المادة (٢/ثانياً) قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨م وتعديلاته.

[15] . المادة (١١١) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م .

[16]. لبنى قايد ، المحاصصة السياسية وآثارها على الإستقرار الحكومي– دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2015، ص ص 13–15.

[17] . المصدر نفسه، ص 16.

[18] . للمزيد ينظر للموقع الالكتروني لمجلس محافظة بغداد الموقع الرسمي لمحافظة بغداد (baghdad.gov.iq)

[19] . نجلاء سامي راضي، مصدر سابق، ص ص 94–95.

[20] . قاسم جاسم حطاب، حقوق الانسان في العراق بين الاتفاقات الدولية والتشريعات المحلية بعد عام ٢٠٠٣، ط١، دار حمثرا للنشر، مصر، ٢٠٢١، ص ص ٢٤٧–٢٤٨.

[21] . المادة (44) ، قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم(21) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.

[22] . عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، الادارة المحلية دراسة مقارنة، ط2، مكتبة السيسبان للنشر والتوزيع، العراق، 2015، ص ص 182–183.

[23] . كامل كاظم الكناني، مدينة بغداد تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطوير، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العدد19، 2008، ص 16.

[24]. نهى بشار جبر ، العلاقة بين اشكال الفساد والبطالة المقنعة دراسة تطبيقية في مجلس محافظة بغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد مئة واثنان،2015، ص ص 235–236.

[25]. جنان عبد الرزاق فتاح، أثر الفساد الاداري والمالي في تفاقم مشكلة البطالة في العراق، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، كلية القانون، المجلد 2، العدد 1، 2022 ، ص ص 227–228.